دور المراجع الخارجي في كشف ممارسات الإدارة الاحتيالية بالتطبيق على ديوان المراجع القومي في السودان

The Role of the External Auditor in the Disclosure of Fraudulent Management Practices Applied to the Office of the National Auditor in Sudan

ط/د. تمارة موفق التكريتي [1] *

[1] *جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا،السودان، salih_zbar84@gmail.com*

الاستلام: 2019/04/22 القبول: 2019/05/26 النشر: 2019/06/01

ملخص:

تناولت الدراسة دور المراجع الخارجي في كشف ممارسات الإدارة الاحتيالية بالتطبيق على ديوان المراجع القومي هدفت الدراسة إلى معرفة مسئولية المراجع الخارجي تجاه اكتشاف الأخطاء والغش. دراسة ماهية وصور الممارسات الاحتيالية لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار صحة الفرضيات التالية هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجع الخارجي وكشف ممارسات الإدارة الاحتيالية هنالك علاقة بين صور الممارسات الاحتيالية في التقارير المالية ومجال قياس الإيرادات

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تقع مسئولية منع وقوع الغش والتلاعب في القوائم المالية على إدارة المنشأة. المراجع الخارجي مسئول أخلاقياً وقانونياً عن كشف التلاعب في حسابات النتيجة خلال أداء عملية المراجعة في ظل قوانين البورصة والأسهم.

الكلمات المفتاحية: التسويق الأخضر، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، المزيج التسويقي الأخضر.

رموز **jel**: M14 , M31.

Abstract:

The study dealt with the role of the external auditor in the detection of fraudulent management practices by applying to the National Audit Bureau. The study aimed at finding out the responsibility of the external auditor to detect mistakes and fraud. The following hypotheses were tested for validity of the following hypotheses: There is a statistically significant relationship between the external auditor and fraudulent management practices. There is a relationship between the fraudulent practices in the financial reports and the revenue measurement field.

The study reached several conclusions, the most important of which is the responsibility of preventing fraud and manipulation In the financial statements on the management of the entity. The External Auditor is morally and legally responsible for disclosing the manipulation of the outcome accounts during the performance of the audit process under the Stock Exchange and Equity Laws

Keywords: green marketing; corporate social responsibility; green marketing mix.

(JEL) Classification : M31 , M14.

* **المؤلف المراسل:** *تمارة موفق التكريتي*، **الإيميل:** *salih_zbar84@gmail.com*

1. مقدمة:

ظهرت في السنوات الأخيرة بعض المصطلحات المرتبطة بالممارسات المحاسبية " Accounting Practices"مثل المحاسبة الإبداعية "Creative Accounting"، والإدارة الحاكمة ولعبة الأرقام المالية " The Financial Numbers Game"وغيرها. وقد تكون بعض هذه المصطلحات ليست جديدة وتمارس في بيئة المحاسبة منذ فترة، إلا أن التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي اجتاحت العالم في عقد التسعينات من القرن العشرين خاصة في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، إضافة إلى أزمة الثقة التي عصفت بالمحاسبة في السنوات الأخيرة نتيجة انهيار كبرى الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية مثل شركة انرون وورلد كوم ربما ساهمت في إظهارها بشكل واضح على ساحة التطبيقات المحاسبية.

حيث نجِد أن الشركات تعمل في ظل مجموعة من القوى التي تؤثر فيها، وتعد الإدارة أحد أهم هذه القوى التي تقوم بممارسة أنشطه مختلفة لتحقيق أهداف الشركة، وكذلك هي المسئولة عن العرض المحايد للقوائم المالية وهي في موقع يمكنها من السيطرة على نظام الرقابة الداخلية وإخفاء الممارسات الاحتيالية للمحاسبة التي تقوم بها. هذا وتعد المراجعة الخارجية عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم أدلة الإثبات عن عمليات وأحداث اقتصادية تقوم بها الشركة وذلك بهدف تمكين المراجع الخارجي من أبداء رأيه في القوائم المالية التي تعدها هذه الشركة. لذلك كان لابد من تحديد وتطوير مؤشرات لمساعدة المراجعين الخارجيين في الحصول على أدلة الإثبات واكتشاف غش الإدارة والممارسات الاحتيالية المختلفة للمحاسبة في كافة مراحل المراجعة، وذلك حتى يتمكن من إبداء رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية التي يراجعها.

1.1. إشكالية البحثية:

يمكن تلخيص المشكلة في التساؤلات الآتية:

- هل يطبق مراجعي الحسابات الخارجيين لشركات المساهمة العامة خلال عملية المراجعة الإجراءات والاختبارات اللازمة عن آثار المحاسبة الاحتيالية على القوائم المالية المقدمة؟
- هل تؤثر أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة؟

وللإجابة على هذه إشكالية هذه الورقة البحثية تم تبني فرضية الدراسة التالية:

- **هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الخارجي وممارسات الإدارة الاحتيالية.**

2.1. أهمية البحث:

تتمثل أهمية الدراسة في الاعتبارات التالية:

- ازدياد حالات الإفلاس وانهيار شركات عالمية ضخمة بسبب ممارسات الإدارة الاحتيالية مما يترتب عليه حده الاتهامات الموجهة لمهنة المحاسبة والمراجعة.

3.1. أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة في:

- بناء إطار مراجعة بالاعتماد على الشبكات العصبية الاصطناعية يساهم في الحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية

ويتم تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية والتي يتمثل أهمها فيما يلي:

- معرفة مسئولية المراجع الخارجي تجاه اكتشاف الأخطاء والغش.
- دراسة ماهية وصور الممارسات الاحتيالية.

4.1. حدود البحث:

•الحدود المكانية: ولاية الخرطوم ديوان المراجع القومي.

•الحدود الزمانية: خلال الفترة من 2015– 2017م.

5.1. الدراسات السابقة:

– دراسة يوسف عبد الوهاب (1999م):

هدفت الدراسةأساساً إلى استخدام مفاهيم نظرية اكتشاف الإشارة (Signal Detection Theory) في بناء نموذج يحدد العلاقة بين مخاطر المراجعة وبين معدلات غش الإدارة وتكاليف مخاطر المراجعة، وخبرة المراجع بغش الإدارة، والتوسع المطلوب في إجراءات المراجعة، وتقدير المخاطر قبل وأثناء عملية المراجعة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن احتياجات وتوقعات المجتمع منذ نشأة مهنة المراجعة وحتى الآن هو أن يقدم المراجعضماناً مطلقاً بأن كل حالات غش الإدارة قد تم اكتشافها بالكامل

أهم التوصيات أن يمتد اهتمام المنظمات بتطوير معايير المراجعة المتعلقة بعدم كفاءة المراجعة (أخطاء النوع الأول).

- **دراسة طارق عبد العال (2000):**

هدفت الدراسة إلى تحليل وتحديد مسئولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب في القوائم المالية في ظل المعايير الأمريكية والدولية.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن المعيار الدولي رقم (240) المتعلق بالغش والخطأ متحفظ إلى حد كبير بالنسبة لمسئولية المراجع عن اكتشاف الغش وذلك بالمقارنة بالمعايير، وبتالي فهو لا يسهم إلى حد كبير في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.

أهم التوصيات تصميم معايير وضوابط خاصة بمكافحة الغش من أجل الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية.

- **دراسة فوزي الشوين (2007م):**

هدفت الدراسة بصفة أساسية إلى وضع إطار للمسئولية المهنية والقانونية لمراجع الحسابات الخارجي تجاه الأخطاء والتلاعب في القوائم المالية.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن فشل المراجع في اكتشاف الغش والأخطاء والتلاعب يمكن أن يعرضه لمساءلة القانونية من عميل المراجعة، أو من مستخدمي القوائم المالية بخلاف العميل، وقد يصل الأمر لحد مساءلته جنائياً إذا ما ارتكب أفعالاً ضد المجتمع.

أهم التوصيات الاهتمام بتدريب المراجعين على الوسائل والأساليب والحديثة لاكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، على أن تقوم بهذه لمهمة نقابة المحاسبين والمراجعين، والهيئات العلمية التي تتولى مسئولية التعليم المحاسبي.

- **دراسة محمد عبد الفتاح (2007م):**

هدفت الدراسة إلى تفعيل دور مراقب الحسابات في وضع ضوابط تحكم التفرقة بين إدارة الأرباح المسموح بها والغش في القوائم المالية غير المسموح به، وذلك من خلال تقييم مراقب الحسابات للممارسات المحاسبية التي يتيحها تطبيق المعايير المحاسبية.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة التمييز بين ممارسة إدارة الأرباح التي تتم في حدود ما تقضي به المعايير المحاسبية التي يتم الالتزام بها وتلك التي تخرج عن نطاق المعايير المحاسبية، تمثل حجر زاوية في تخطيط برنامج المراجعة.

أهم التوصيات تحقق واضعي المعايير المحاسبية من أن المعايير لا تتضمن معالجات أصلية ومعالجات أخرى بديلة لذات الموضوع بقدر الإمكان، حيث أن ذلك يمثل مثاراً للتلاعب المحاسبي في إعداد القوائم المالية.

- **دراسة وحيد رمو (2008م)**

هدفت الدراسة في أن الالتزام بأخلاق وسلوكيات المهنة تجاه ممارسة القائمين على إعداد التقارير المالية يؤدي إلى صدق وعدالة تلك التقارير مما ينعكس عليه الأثر الإيجابي في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية وفي المجتمع.

أهم النتائج أن اختيار الطريقة والمعالجة المحاسبية الأكثر ملاءمة لطبيعة نشاط الشركة يؤدي إلى توفير المعلومات المالية المفيدة والملائمة.

ووصت الدراسة في ضرورة الالتزام بأخلاقيات وسلوكيات المهنة كأساس ومن ثم العمل بالمعايير المهنية للوصول لمخرجات عادلة وصادقة تحقق أهداف جميع المستخدمين.

- **دراسة زياد المطارنة (2013م)**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور أخلاقيات مهنة التدقيق في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية، وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق.

أهم النتائج إلزام مدققي الحسابات بالحصول على إقرارات جوهرية من الإدارة حول أمور جوهرية للقوائم المالية في حالة عدم وجود أدلة إثبات أخرى كافية وملائمة.

أهم التوصيات التأكيد على استخدام تكنولوجيا المعلومات لتصميم نظام دقيق يوضح خطط وبرنامج للتدقيق بشكل مفصل وبين مهام ومسئوليات كل عضو تدقيق

1.2. مسئولية المراجع الخارجي:

تعد مسئولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء المادية والمخالفات الموجودة في القوائم المالية هي الفجوة الأساسية التي أثارت اهتمام جميع المهتمين بأمور مهنة المحاسبة والمراجعةنظراً لتأثيرها على عملية اتخاذ القرارات، ويتوقع المجتمع من المراجع تأكيد مطلق بعدم وجود خطر المراجعة، بينما لا يمكن عملياً تحقيق ذلكنظراً لقيود الوقت والتكلفة المرتبطة بالحصول على أدلة الإثبات ولهذا تنحصر مسئولية المراجع في إبداء رأي فني محايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية وعدم احتوائها على أخطاء مادية أو مخالفاتوفقاً لمبدأ

التأكيد المعقول وبمعنى آخر فإن إبداء المراجع لرأيه الفني المحايد في عدم احتواء القوائم المالية على أخطاء مادية أو مخالفات يتضمن درجة معينة من خطر المراجعة.

1.1.2. التطور التاريخي لمسئوليات المراجعين الخارجيين عن اكتشاف الأخطاء والغش والتقرير عنها:

- **المرحلة الأولى: ما قبل 1920م:**

- اكتشاف الأخطاء الفنية.
- اكتشاف الأخطاء في المبادئ والأصول المحاسبية.
- اكتشاف الغش.

- **المرحلة الثانية: 1920 -1960م:**

شهدت هذه المرحلة تغيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية وازداد حجم المشروعات، قامت إدارة هذه المشروعات بوضع نظم للرقابة الداخلية لمنع واكتشاف الأخطاء والغش، كان من نتائج ذلك أن تغيرت أساليب المراجعة كاستجابة للظروف الجديدة وانتهت عملية الفحص الشامل للسجلات المحاسبية ليحل محله فحص ضوابط الرقابة الداخلية بالمنشأة واختيار عينة من القيود المحاسبية والعمليات المرتبطة بها، بالإضافة إلى أنه أصبح هناك تنوع وتشتت في ملكية المنشآت وانخفض اهتمام الملاك بثروة منشآتهم بينما تركز اهتمامهم على العائد الناتج الذي تحققه هذه الاستثمارات، مما ترتب على ذلك تغير الاهتمام بالقوائم المالية التي تعكس ثقة ملاك الشركة في إدارتها، أصبحت تعتبر كأساس لاتخاذ قرارات الاستثمار انعكست هذه التغيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية على أهداف المراجعة إذ تحولت من اكتشاف الأخطاء والغش إلى الإفصاح عن حقيقة صدق وعدالة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية.

- **المرحلة الثالثة: 1960 -1980م:**

شهدت هذه الفترة اعتراف مهنة المحاسبة والمراجعة بمسئولية المراجعين بأن يكونوا واعين بالظروف التي تثير الشكوك والاشتباه في الأخطاء والغش، وقامت جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكيين بتعديل النشرة التي أصدرتها عام 1951م ليعترف بأنه أثناء تنفيذ عملية المراجعة على المراجعين أن يكونوا على وعي بأن الأخطاء والغش إذا كانت مادية بشكل كافٍ فإنها تؤثر على المراجع والقوائم المالية

- **المرحلة الرابعة: 1980 -2010م:**

شهدت هذه المرحلةتطوراً في موقف المهنة بشأن الأخطاء والغش مما أدى إلى تزايد حجم الأخطاء والغش في المنشآت بالإضافة إلى الانتقادات المتزايدة للمراجعين من جانب السياسيين، المحاكم، الصحافة

المالية فيما يتعلق بالغش تعتبر فجوة التوقعات في الأداء المراجعي. والاتجاه الذي تبنته مهنة المحاسبة والمراجعة بخصوص اكتشاف الأخطاء والغش والتقرير عنهما يعتبر جزءاً من الاتجاه العام الذي تتخذه المهنة لاحتواء النقد البناء الموجه إليها، والذي يؤدي إلى تضييق فجوة التوقعات في الأداء بالرغم من اكتشاف الأخطاء والغش كأحد أهداف المراجعة لم يصل إلى ما كان عليه في الفترة قبل العشرينات.

يتضح للباحث بأن المراحل السابقة من 1920 -2010م توضح الاهتمام المتزايد من قبل الجمعيات المهنية والمهتمين بمهنتي المحاسبة والمراجعة بغرض المزيد من المسئوليات للمراجعين وحثهم على الالتزام بقواعد السلوك المهني لتأدية أعمالهم بمهنية والتزام سلوكي وباحترافية لتحقيق الأهداف المرجوة من مهنتي المحاسبة والمراجعة.

2.1.2. المسئولية الأساسية للمراجع الخارجي:

تتمثل المسئولية الأساسية للمراجع الحيادي في أن يبين للأطراف الخارجية ما إذا كانت القوائم المالية قد تعرضت بشكل موضوعي وصادق وعادل أم لا؟ وهذا الرأي يتم تضمينه في تقرير المراجع عن صدق وعدالة عرض القوائم المالية، وذلك لأهمية هذا الرأي للجهات الخارجية المستفيدة من تقرير المراجعة، كما أنه تم استبدال عبارة (صحيح وحقيقي) (True and Correct) والتي كانت تستخدم في بداية العهد بالمراجعة عند التعبير عن النتائج المتعلقة بالقوائم المالية بعبارة (عرضت بشكل عادل وصادق) (Fairly Presented) وقد عدلت هذه العبارة بعد أن أدركت المهنة عدم وجود قوائم مالية صحيحةتماماً وبشكل مطلق.

3.1.2. العوامل التي تحد مدى مسئولية المراجع:

تتمثل العوامل التي تحدد مسئولية المراجع في الآتي:

- ما جاء بقوانين تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة.
- حقوق وواجبات مراجع الحسابات بالمنشأة التي يقوم بمراجعة حساباتها وإعداد تقاريرها.
- مستوى الأداء المهني ومعايير ذلك الأداء بما يؤدي أن المراجع قد بذل العناية المعقولة.
- التأهيل العلمية والعملي الذي يتيح للمراجع إبداء الرأي في ضوء محصلته العلمية وخبرته العملية.
- نطاق عملية المراجعة.

4.1.2. نطاق مسئولية المراجع:

نطاق مسئولية المراجع يختلف باختلاف نطاق عملية المراجعة فقد تشمل عملية المراجعة جميع فروع المنشأة وقد تقتصر على فرع دون الآخر، وبالتالي فإن نطاق مسئولية المراجع يتحدد وفق نطاق عملية

المراجعة والذي غالباً ما يحدده العقد المبرم بين مراجع الحسابات والمنشأة عند تعيينه. فإن تعيين مراجع الحسابات في المنشأة الفردية وشركات التضامن لا يعتبر إلزامياً تحت أي نص قانوني، لذلك فإن إجراءات تعيينه وطبيعة العمل الذي يؤديه يحدد الاتفاق الذي تم ما بين مراجع الحسابات ومن يرغبون في خدماته.

مفهوم المراجع عن اكتشاف الأخطاء والغش:

أ. الخطأ:

أشار معيار التدقيق الدولي 240 إلى أن الخطأ يعني (تحريفات غير مقصودة في التقارير المالية، مثل خطأ في جمع البيانات أو في معالجتها أو في تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير مغلوط عن الحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح)

وعرف الرماحي الخطأ بأنه (عبارة عن تعديل أو تغيير أو حذف أو عدم صحة تبويب بعض العمليات المالية في المشروع أو عدم إتباع الأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بسبب جهل أو إهمال أو تقصير أو بهدف إخفاء عجز أو اختلاس أو تلاعب أو إخفاء حقائق تتعلق بالأوضاع المالية للمشروع فإذا اقترن بسوء نية القائمين اعتبر نوعاً من الغش أو التزوير).

ب. الغش:

أشار المعيار الدولي 240 إلى أن الغش يعني (فعلاً مقصوداً من قبل شخص أو أكثر في الإدارة، وأولئك المكلفون بالرقابة والموظفون، أو أطراف خارجية، ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة عادلة أو غير قانونية، والذي ينتج عنه تحريف في التقارير المالية).

- **أسباب ارتكاب الغش:**

تتمثل الأسباب الرئيسية لارتكاب الغش في الآتي:

- ضعف أساليب الرقابة الداخلية؛
- الإدارة لا تعاقب المذنب؛
- الإدارة لم تكن قدوة في تطبيق المعايير الأخلاقية العالية؛
- الإدارة لم تشدد على الحاجة إلى أساليب رقابية؛
- الإدارة لم تعلن القواعد التي تحكم السلوك المهني؛

- المدير التنفيذي يوافق على نفقات باهظة خاصة بالعمل ينفقها مرؤوسوه، بالرغم من السياسات والإجراءات المقيدة لذلك.

ج. إخفاء الأخطاء أو الغش:

وهو محاولة المحاسب أو ماسك الدفاتر بتغطية الخطأ والغش عن عمد وعن سوء نية أو بالتلاعب في الحسابات لإخفاء الاختلاس، وإجراء التغطية عنصر أساسي في عملية الإخفاء، فقد يحاول المحاسب عدم إظهار عجزه أمام الإدارة بمحاولته موازنة ميزان المراجعةصورياً بتغير قيم بعض الحسابات عن عمد وحسن نية، وقد يحاول التلاعب بالحسابات وتزويرها لإخفاء الاختلاس ويتم ذلك بنوعين من التغطية:

- تغطية مؤقتة: وتتطلب منه إعادة التلاعب وتكراره كلما تطلب الأمر ذلك.
- تغطية ثابتة: وبمقتضاها لا حاجة إلى إعادة أو تكرار التلاعب في أي وقت ما لم يتطلب تغطية علمية جديدة.

2.2. مفهوم وتطور المحاسبة الاحتيالية

تقوم المحاسبة بتزويد الأطراف ذات العلاقة (الإدارة، المساهمين، المقرضين، الجهات الرسمية والباحثين) بالمعلومات المالية، لتساعدهم على اتخاذ القرارات المتنوعة التي تتراوح ما بين قرارات تتعلق بتوظيف واستخدام الموارد المتوفرة في المنشأة لتحقيق أهدافها.

- تعرف المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر أكاديمية بأنها هي (عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليهفعلاً إلى ما يرغب فيه المعدون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة أو تجاهل بعضها أو جميعها).
- المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر الصحفي المتخصص في مجال الأعمال تشير إلى (أن كل شركة في البلد تتعامل مع أرباحها بطريقتها الخاصة، وأن كل مجموعة من الحسابات المنشورة تستند إلى أساس الدفاتر التي طبخت بصورة دقيقة أو شويت بصورة كاملة، وأن الأرقام التي يحصل عليها الجمهور المستثمر مرتين في السنة يتم تغييرهاكلياً من أجل حماية وإخفاء الجريمة وبصورة شرعيةكلياً ... إنها المحاسبة الإبداعية).
- ويعرفها الباحث بأنها (عملية تحويل الأرقام المحاسبية وذلك عن طريق المبادئ والقواعد والمعايير المحاسبية وباستغلال الاختلافات والثغرات الموجودة فيها واختيار القياسات التي تناسب أغراض الإدارة بهدف إخراج القوائم المالية بمظهر يفضل مستخدم القوائم المالية رؤيته).

1.2.2. مجالات المحاسبة الإبداعية:

تعطي المعايير المحاسبية المتعارف عليها ومعايير المحاسبة الدوليةمجالاً للاختيار بين بدائل محاسبية لكثير من البنود والعناصر التي تؤثر في القوائم المالية وتقع هذه المهمة على عاتق الإدارة حيث تختار طريقة محاسبية من شأنها أن توفر المعلومات المفيدة لمستخدميها على اعتبار أنها أكثر فائدة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة إلا أن اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية وأسلوب الإفصاح عنها يكون في كثير من الأحيانمتأثراً بالأهداف الخاصة بالإدارة مما ينتج عنه آثار سلبية على نوعية وشفافية المعلومات المنشورة والمعلن عنها.

ويمكن تعريف مجالات المحاسبة الإبداعية من خلال التصنيفات الآتية:

- **قائمة الدخل**: ويمكن للإدارة أن تمارس سياسات المحاسبة الإبداعية في مجالات التلاعب بأرقام قائمة الدخل والتي تخص على سبيل المثال:
  - مصاريف الاهتلاك عن التمليك؛
  - الاعتراف المبكر بالإيراد؛
  - تقليل المصاريف مستحقة الدفع}
  - تضخيم المبيعات والربح الإجمالي؛
  - تقييم الأرصدة بالعملات الأجنبية.

الجدول رقم (01): أهم أساليب المحاسبة الإبداعية للتلاعب في قائمة المركز المالي.

البند	إجراءات المحاسبة الإبداعية	
النقدية	1	عدم الإفصاح عن بنود النقدية المقيدة
	2	التلاعب بأسعار الصرف عند ترجمة المعاملات بعملة أجنبية
الاستثمارات المتداولة	1	التلاعب في أسعار السوق عند تقويم محفظة الأوراق المالية
	2	التلاعب في تصنيف الاستثمارات مثل تصنيف الاستثمارات المتداولة منها إلى طويلة الأجل عند هبوط أسعارها
	3	تخفيض غير مبرر في مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية
الذمم المدينة	1	عدم الكشف عن الديون الراكدة والديون المتعثرة بقصد تخفيض الديون المشكوك فيها
	2	تضمين رقم المدينين ،مماً مدينة لأطراف ذات صلة (تابعة أو زميلة)
	3	خطأ متعمد في تصنيف الذمم المدينة بتحويل الذمم طويلة الأجل إلى قصيرة الأجل لتحسين نسبة السيولة
المخزون	1	تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة أو متقادمة

	2	تعمد التلاعب في الأسعار
	3	التغيير غير المبرر في طريقة تسعير المخزون من FiFo إلى WJ
الاستثمارات طويلة الأجل	1	تغيير طريقة المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية
	2	تجنب إظهار نصيب الشركة الأم في خسائر التابعة أو الزميلة
	3	عدم استبعاد أثر المعاملات المتبادلة بين الشركة القابضة أو التابعة
الممتلكات والمنشآت والمعدات (الأصول الثابتة)	1	عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية واعتماد إعادة التقويم بالقيمة السوقية وإظهار الفائض في قائمة الدخل بدلاً من حقوق الملكية
	2	تخفيض نسب الإهلاك عن النسب المتعارف عليها في السوق
	3	إجراء تغيير غير مبرر في طريقة الإهلاك
	4	إعادة تصنيف بعض الأصول بين الموجودات الثابتة والمتداولة والاستثمارات طويلة الأجل
	5	عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة كضمانات قروض
الأصول غير الملموسة	1	المبالغة في تقويم الأصول غير الملموسة الناشئة عن الاندماج
	2	إثبات الأصول غير الملموسة غير المشتراة
	3	تخفيض نسب إطفاء الأصول غير الملموسة عن المعدلات المتعارف عليها
المطلوبات المتداولة	1	عدم إدراج الأقساط المستحقة من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة لتحسين نسبة السيولة
	2	سداد قرض قصير الأجل عن طريق الاقتراض طويل الأجل لتحسين نسب السيولة
	3	تأجيل إثبات استلام الدفعات المقدمة لتحسين نسب الدفع المالي
المطلوبات طويلة الأجل	1	الحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة المالية لسداد قرض قصير الأجل لتحسين نسب السيولة
	2	إطفاء سندات قابلة للاستدعاء قبل استحقاقها وإضافة مكاسب ذلك إلى صافي الربح وليس البنود غير العادية
حقوق المساهمين	1	إضافة مكاسب سنوات سابقة إلى أرباح السنة الحالية بدلاً من إدراجها ضمن الأرباح المحتجزة
	2	إدراج مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف في حقوق الملكية بدلاً من حقوق الدخل
	3	إدراج مكاسب أو خسائر ترجمة القوائم المالية في قائمة الدخل بدلاً من حقوق الملكية
الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة	1	إثبات موجودات محتملة قبل اكتسابها كالإيراد المتوقع تحصيله من الدعاوي القضائية قبل إصدار الحكم فيها
	2	إهمال الإفصاح عن الالتزامات الطارئة أو المشروطة

المصدر: (محمد مطر، 2006، ص 107).

3. الدراسة الميدانية:

1.3. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بقسم المراجعة الداخلية، البنوك العراقية

أداة البحث: استخدم الباحث الإستبانة كأداة للدراسة وجمع البيانات حيث تم الاعتماد على الأسلوب العلمي في إعداد وتكوين الإستبانة من مقدمة توضح الغرض منها مع الإرشادات الخاصة بملئها يليها الجزء الأول وهو عبارة عن البيانات الشخصية (المؤهل العلمي. التخصص العلمي. المؤهل المهني. المسمى الوظيفي سنوات الخبرة ثم الجزء الثاني ويتضمن 10 تساؤل يعكس أراء عينة البحث حول.

الجدول رقم (02): معاملات الثبات لعبارات المقياس بطريقة ألفا كرونباخ.

الفرضية	معامل الثبات	معامل الصدق	عدد العبارات
الفرضية الأولى	0.95	0.97	9
الفرضية الثانية	0.97	0.98	9
الثبات والصدق الكلي	0.97	0.98	18

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة معامل الثبات الكلية للاستبيان هي 0.97% وهي درجة عالية وقيمة معامل الصدق هي 0.98%وهي أيضاً درجة عالية من الصدق، أي أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات والصدق. تراوحت قيم الثبات لفرضيات الدراسة بين (0.97 – 0.95) وقيم الصدق تتراوح بين (0.98 – 0.97)وهي قيم عالية أي أن عبارات فرضيات الدراسة أيضاً تتمتع بثبات وصدق عالي.

1.1.3. تحليل البيانات الشخصية:

الجدول رقم (02): يوضح المؤهل العلمي

العبارة	العدد	النسبة %	العبارة	العدد	النسبة %
إعدادية	1	2.1	دبلوم عالي	5	10.6
دبلوم وسيط	4	8.5	ماجستير	10	21.3
بكالوريوس	18	38.3	دكتوراه	9	19.1
المجموع				47	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م.

من الجدول أعلاه نجد أن غالبية أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس يليهم ذوي المؤهل ماجستير ثم حاملي المؤهل دكتوراه وثم حاملي المؤهل دبلوم عالي ثم دبلوم وسيط وأخيراً إعدادية.

الجدول رقم (03): يوضح التخصص العلمي

العبارة	العدد	النسبة %
محاسبة	13	27.7
إدارة أعمال	8	17.0
اقتصاد	13	27.7
محاسب تكاليف	9	19.1
نظم معلومات إدارية	3	6.4
أخرى	1	2.1
المجموع	47	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م.

من الجدول والشكل أعلاه نجد أن 27.7% من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة و17% إدارة أعمال و27.7% اقتصاد و19.1% محاسب تكاليف و6.4% نظم معلومات إدارية و2.1% أخرى.

جدول رقم (04): يوضح المؤهل المهني

العبارة	العدد	النسبة %
زمالة المجمع العربي للمحاسبين	4	8.5
زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	2	4.3
زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	1	2.1
زمالة المحاسبين القانونيين العربية	1	2.1
لا توجد زمالة	39	83.0
المجموع	47	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م.

من الجدول أعلاه نجد أن 8.5% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين القانونيين السودانية و4.3% زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية و2.1% زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية و2.1% زمالة المحاسبين القانونيين العربية وغالبية أفراد العينة ليس لديهم زمالة.

جدول رقم (05): يوضح المسمى الوظيفي

العبارة	العدد	النسبة %
محاسب	17	36.2
مدير مالي	7	14.9
مراجع داخلي	3	6.4
مدير إنتاج	5	10.6
أكاديمي	1	2.1
أخرى	14	29.8
المجموع	47	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م.

من الجدول أعلاه نجد أن 36.2% من أفراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي محاسب و14.9% مدير مالي و6.4% مراجع داخلي و10.6% مدير إنتاج و2.1% أكاديمي و29.8% أخرى.

جدول رقم (06): يوضح سنوات الخبرة

العبارة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	6	12.8
5سنوات وأقل من 10 سنوات	11	23.4
10وأقل من 15 سنة	13	27.7
15سنة وأقل من 20 سنة	6	12.8
أكثر من 20 سنة	11	23.4
المجموع	47	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م.

من الجدول أعلاه نجد أن 12.8% من أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم اقل من 5 سنوات و23.4% خبرتهم 5 سنوات واقل من 10 سنوات و27.7% خبرتهم 15 سنة وأقل من 20 و23.4% خبرتهم أكثر من 20 سنة.

جدول رقم (09): يوضح يمارس المراجعون عملهم في أداء عملية المراجعة بقدر عالٍ من الشفافية ووفق الضوابط الفعالة

العبارة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	28	59.6
أوافق	14	29.8
محايد	3	6.4
لا أوافق	1	2.1
لا أوافق بشدة	1	2.1
المجموع	47	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م.

من الجدول أعلاه نجد أن 59.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة يمارس المراجعون عملهم في أداء عملية المراجعة بقدر عالٍ من الشفافية ووفق الضوابط الفعالة و29.8% يوافقون و6.4% محايدون و2.1% لا يوافقون و2.1% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (10): يوضح المراجع مسئول أمام العميل عن كشف الاحتيال خلال أداء عملية المراجعة.

العبارة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	24	51.1
أوافق	6	12.8
محايد	5	10.6
لا أوافق	9	19.1
لا أوافق بشدة	3	6.4
المجموع	47	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م.

من الجدول أعلاه نجد أن 51.1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة المراجع مسئول أمام العميل عن كشف الاحتيال خلال أداء عملية المراجعة. و12.8% يوافقون و10.6% محايدون و19.1% لا يوافقون و6.4% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (11): يوضح المراجع مسئول أخلاقياً عن كشف الاحتيال خلال أداء عملية المراجعة في ظل قوانين البورصة والأسهم.

العبارة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	28	59.6
أوافق	14	29.8
محايد	3	6.4
لا أوافق	1	2.1
لا أوافق بشدة	1	2.1
المجموع	47	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م.

من الجدول أعلاه نجد أن 59.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة المراجع مسئول أخلاقياً عن كشف الاحتيال خلال أداء عملية المراجعة في ظل قوانين البورصة والأسهم. و29.8% يوافقون و6.4% محايدون و2.1% لا يوافقون و2.1% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (12): يوضح المراجع مسئول أمام الطرف الأخر عن كشف الاحتيال خلال أداء عملية المراجعة.

العبارة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	23	48.9
أوافق	13	27.7
محايد	8	17.0
لا أوافق	2	4.3
لا أوافق بشدة	1	2.1
المجموع	47	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م.

من الجدول أعلاه نجد أن 48.9% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة المراجع مسئول أمام الطرف الأخر عن كشف الاحتيال خلال أداء عملية المراجعة. و27.7% يوافقون و17% محايدون و4.3% لا يوافقون و2.1% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (13): يوضح تقع مسئولية منع الغش والتلاعب على إدارة المنشأة

العبارة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	26	55.3
أوافق	15	31.9
محايد	4	8.5
لا أوافق	1	2.1
لا أوافق بشدة	1	2.1
المجموع	47	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه نجد أن 55.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة تقع مسئولية منع الغش والتلاعب على إدارة المنشأة و31.9% يوافقون و8.5% محايدون و2.1% لا يوافقون و2.1% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (14): يوضح التلاعب في تواريخ مستندات وسجلات شحن البضاعة

العبارة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	31	66.0
أوافق	11	23.4
محايد	3	6.4
لا أوافق	2	4.3
لا أوافق بشدة	0	00.0
المجموع	47	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م.

من الجدول أعلاه نجد أن 66% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة التلاعب في تواريخ مستندات وسجلات شحن البضاعة. و23.4% يوافقون و6.4% محايدون و4.3% لا يوافقون.

جدول رقم (15): يوضح إثبات إيرادات من عمليات غير تامة وبضاعة الأمانة

العبارة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	28	59.6
أوافق	14	29.8
محايد	3	6.4
لا أوافق	2	4.3
لا أوافق بشدة	0	00.0
المجموع	47	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م.

من الجدول أعلاه نجد أن 59.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة إثبات إيرادات من عمليات غير تامة وبضاعة الأمانة. و29.8% يوافقون و6.4% محايدونو4.3% لا يوافقون ولا يوافقون بشدة.

جدول رقم (16): يوضح تغيير شروط البيع الأصلية باتفاقيات غير معلنة(سرية).

العبارة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	24	51.1
أوافق	17	36.2
محايد	4	8.5
لا أوافق	2	4.3
لا أوافق بشدة	0	00.0
المجموع	47	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م.

من الجدول أعلاه نجد أن 51.1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة تغيير شروط البيع الأصلية باتفاقيات غير معلنة(سرية). و36.2% يوافقون و8.5% محايدون و4.3% لا يوافقون.

جدول رقم (17): يوضح تضخيم المبيعات بإيرادات خدمات ما بعد البيع وفوائد التمويل

العبارة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	27	57.4
أوافق	15	31.9
محايد	2	4.3
لا أوافق	3	6.4
لا أوافق بشدة	0	00.0
المجموع	47	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م.

من الجدول أعلاه نجد أن 57.4% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة تضخيم المبيعات بإيرادات خدمات ما بعد البيع وفوائد التمويل. و31.9% يوافقون و4.3% محايدون و6.4% لا يوافقون.

جدول رقم (18): يوضح تقديم أموال للغير لاستخدامها في شراء منتجات المنشأة

العبارة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	25	53.2
أوافق	16	34.0
محايد	3	6.4
لا أوافق	3	6.4
لا أوافق بشدة	0	00.0
المجموع	47	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م.

من الجدول أعلاه نجد أن 53.2% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة نظام تقديم أموال للغير لاستخدامها في شراء منتجات المنشأة و34% يوافقون و6.4% محايدون و6.4% لا يوافقون.

جدول رقم (37): يوضح اختبار الفرضية الأولى (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية دور المراجع الخارجي في كشف ممارسات الإدارة الاحتيالية)

رقم العبارة	العبارة	قيمة مربع كأي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاستنتاج	التفسير
1	يمارس المراجعون عملهم في أداء عملية المراجعة بقدر عالٍ من الشفافية ووفق الضوابط الفعالة.	58.426	4	0.00	4.43	0.878	دالة	أوافق بشدة
2	تقع مسئولية منع الغش والتلاعب على إدارة المنشأة.	30.34	4	0.00	3.83	1.404	دالة	أوافق بشدة
3	المراجع مسئول أمام العميل عن كشف الاحتيال خلال أداء عملية المراجعة.	58.426	4	0.00	4.43	0.878	دالة	أوافق بشدة
4	المراجع مسئول أخلاقياً عن كشف الاحتيال خلال أداء عملية المراجعة في ظل قوانين البورصة والأسهم.	34.596	4	0.00	4.17	1.007	دالة	أوافق
5	المراجع مسئول أمام الطرف الأخر عن كشف الاحتيال خلال أداء عملية المراجعة.	50.766	4	0.00	4.36	0.895	دالة	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م.

من الجدول أعلاه نجد جميع القيم الاحتمالية لاختبار مربع كأي هي أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً أي توجد فروق ذات دلالة إحصائياً بين إجابات المبحوثين، وبالنظر لقيم الوسط الحسابي نجدها جميعاً أكبر من الوسط الفرضي (2) عليه أخذت برأي المبحوثين الموافقة على عبارات الفرضية الأولى، عليه تم قبول الفرضية الأولى أي **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية دور المراجع الخارجي في كشف ممارسات الإدارة الاحتيالية**

جدول رقم (38): يوضح اختبار الفرضية الثانية (هنالك علاقة بين صور الممارسات الاحتيالية في التقارير المالية ومجال قياس الإيرادات).

رقم العبارة	العبارة	قيمة مربع كأي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاستنتاج	التفسير
1	التلاعب في تواريخ مستندات وسجلات شحن البضاعة	46.191	3	0.00	4.51	0.804	دالة	أوافق بشدة
2	إثبات إيرادات من عمليات غير تامة وبضاعة الأمانة	37.511	3	0.00	4.45	0.802	دالة	أوافق بشدة
3	تغيير شروط البيع الأصلية باتفاقيات غير معلنة(سرية).	28.319	3	0.00	4.34	0.815	دالة	أوافق بشدة
4	تضخيم المبيعات بإيرادات خدمات ما بعد البيع وفوائد التمويل	35.298	3	0.00	4.40	0.851	دالة	أوافق بشدة
5	تقديم أموال للغير لاستخدامها في شراء منتجات المنشأة	29.511	3	0.00	4.34	0.867	دالة	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م.

جدول رقم (39): يوضح اختبار فرضيات الدراسة.

رقم العبارة	العبارة	قيمة مربع كأي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاستنتاج	التفسير
1	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية دور المراجع الخارجي في كشف ممارسات الإدارة الاحتيالية.	344.790	4	0.00	4.19	1.063	دالة	أوافق
2	هنالك علاقة بين صور الممارسات الاحتيالية في التقارير المالية ومجال قياس الإيرادات	277.340	3	0.00	4.37	0.821	دالة	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م.

من الجدول أعلاه نجد القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي للفرضية الأولى هي أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً أي توجد فروق ذات دلالة إحصائياً بين إجابات المبحوثين تجاه الفرضية الأولى؛ وقيمة الوسط

الحسابي هي (4.19) وهي أكبر من الوسط الفرضي (3) عليه أخذت آراء المبحوثين الموافقة على الفرضية الأولى **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية دور المراجع الخارجي في كشف ممارسات الإدارة الاحتيالية**

4. الخاتمة:

نتيجة اختبار الفرضية:

من الجدول أعلاه:

نجد القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي للفرضية الثانية هي أقل من 0.05 وهي دالةإحصائياً أي توجد فروق ذات دلالةإحصائياً بين إجابات المبحوثين تجاه الفرضية الثانية؛ وقيمة الوسط الحسابي هي (4.37) وهي أكبر من الوسط الفرضي (3) عليه أخذت آراء المبحوثين الموافقة على الفرضية الثانية؛ هنالك علاقة بين صور الممارسات الاحتيالية في التقارير المالية ومجال قياس الإيرادات

1.4. النتائج:

من خلال هذه الدراسة تم الوصول إلى جملة من النتائج، من أهمها:

- تقع مسئولية منع وقوع الغش والتلاعب في القوائم المالية على إدارة المنشأة؛
- المراجع الخارجي مسئول أخلاقياً وقانونياً عن كشف التلاعب في حسابات النتيجة خلال أداء عملية المراجعة في ظل قوانين البورصة والأسهم؛
- تقوم الإدارة بزيادة مكاسب وأرباح المنشأة وذلك من أجل توقعات المجتمع المالي؛
- تعظم إدارة المنشأة أرباحها لتحسين صورة المنشأة في نظر الأطراف الأخرى؛
- تمارس الإدارة الممارسات الاحتيالية لتجنب توقعات السوق السلبية عن المنشأة؛
- تضخم الإدارة مبيعاتها بإيرادات خدمات ما بعد البيع وفوائد التمويل؛
- تقوم الإدارة برسملة وتأجيل المصروفات لفترة لاحقة وذلك من أجل تخفيض المصروفات؛
- تتم المبالغة في المغالاة في تقييم مخزون آخر المدة وذلك من أجل التأثير على القوائم المالية؛
- الإفصاح الكامل والتفصيلي عند تغيير أي سياسات محاسبية لتوضيح أسباب التغيير والأثر المتوقع ولترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح.

2.4 . التوصيات:

من خلال هذه الورقة البحثية يمكن وضع بعض الاقتراحات:

- ضرورة أن يقوم المراجع الخارجي عند قيامه بعملية المراجعة بالعناية والتدقيق لجميع عناصر ومكونات القوائم المالية للوقوف على كافة الممارسات والأساليب الاحتيالية المحتمل تطبيقها؛
- تطوير الأنظمة والتشريعات وإصدار القوانين التي تنظم عمل المراجعين وذلك من أجل قيامهم بتنفيذ عملية المراجعة باستقلالية ومهنية عالية عن تأثير وضغوط إدارات الشركات؛
- إصدار التشريعات والقوانين التي تتضمن العقوبات والجزاءات الرادعة للممارسات الاحتيالية والتحريف والغش في بيانات القوائم المالية.

5. قائمة المراجع:

1.5. المراجع العربية:

1. يوسف عبد القادر عبد الوهاب، 1999، تطوير مدخل تحسين كفاءة وفعالية المراجع في اكتشاف غش الإدارة، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، المجلد الحادي والعشرون.

2. طارق عبد العال حماد،2002، دراسة انتقاديه لمسئولية المراجع عن اكتشاف الغش في ضوء المستجدات في المعايير الأمريكية والدولية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جمعة القاهرة، السنة الثانية، العدد الأول.

3. فوزي عمر الشوين،2007، المسئولية القانونية والمهنية لمراجع الحسابات الخارجي عن الأخطاء والغش والتلاعب في القوائم المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية.

4. محمد عبد الفتاح محمد عبد الفتاح، 2007، إطار مقترح لتحقيق موضوعية تقرير مراقب الحسابات في ضوء ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، السنة الحادية عشر.

5. وحيد محمود رمو،2008، الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإبداعية في ظل قواعد وأخلاقيات مهنة المحاسبة والمعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد التاسع والثمانون، المجلد الثلاثين، العراق.

6. زيادة سليمان المطارنة، 2013، دور أخلاقيات مهنة التدقيق في اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية، كتاب الأبحاث العلمية، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

7. عبد العظيم عبد الله محمد وآخرون،2002، الأسس العلمية كمراجعة الحسابات، (الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع).

8. أحمد علي فرغلي، 1989، مراجعة الحسابات، (القاهرة، دار الثقافة العربية).

9. نواف محمد عباس الرماحي،2009، مراجعة العمليات المالية، (عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى).

10. جانس م. روهيل، تعريب، أحمد محمد زامل، 2005، وظيفة المراقب المالي، (الرياض، مكتبة الملك الفهد للطباعة والنشر).

11. مهيب الساعي، وهبي عمرو،1991، مؤشرات وجود الاحتيال والخطأ-علم تدقيق الحسابات، (عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى).

12. وليد ناصر،2009، مدى إدراك محللي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة والإجراءات المناسبة للكشف عنها في البنوك التجارية الأردية، (عمان، دار وائل للنشر).

13. نعيم دهمش، عفاف أبوذر، 29-31 آذارم2005، أخلاقيات المحاسبة الإبداعية-عرض وتحليل، المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الأهلية، عمان: الأردن.

2.5. المراجع الأجنبية

.1 Momtgomery. R. H, 1982, Auditing and Practice, New York, the Ronald Pres.

.2 American Institute Certificate Public Accountants (AICPA), 1951, Codification Statement On Auditing Procedures, New York.

.3 Brown Saker D N, 1988, Principle Of Auditing, London, Bbs Publishing.

.4 Frank Wiid, 2001, Business Accounting, London, Book International.

.5 Leslie R. Howard, 1982, Principle Of A.0uditing, London,21 Th Evenue English Language Society.

.6 Griftithe, I, 1986, Creative Accounting, Sedgwick And Jackson, London.